

كمال الدين وتمام النعمة

[95] ليضع كل شيء من ذلك موضعه الذي وضعه الله عزوجل، لا يقدم مؤخرًا، ولا يؤخر مقدما. ويجب أن يكون جامعا لعلم الدين كله ليتمكن التمسك به والاخذ بقوله فيما اختلفت فيه الامة وتنازعت من تأويل الكتاب والسنة، ولانه إن بقي منه شيء لا يعلمه لم يمكن التمسك به ثم متى كان بهذا المحل أيضا لم يكن مأمونا على الكتاب، ولم يؤمن أن يغلط فيضع الناسخ منه مكان المنسوخ، والمحكم مكان المتشابه، والندب مكان الحتم، إلى غير ذلك مما يكثر تعداده، وإذا كان (هذا) هكذا صار الحجة والمجوع سواء، وإذا فسد هذا القول صح ما قالت الامامية من أن الحجة من العترة لا يكون إلا جامعا لعلم الدين معصوما مؤتمنا على الكتاب، فان وجدت الزيدية في أئمتها من هذه صفته فنحن أول من ينقاد له، وإن تكن الاخرى فالحق أولى ما اتبع. وقال شيخ من الامامية: إنا لم نقل: إن الحجة من ولد فاطمة عليهما السلام قولاً مطلقاً وقلناه بتقييد وشرائط، ولم نحتج لذلك بهذا الخبر فقط بل احتجنا به وبغيره، فأول ذلك أنا وجدنا النبي صلى الله عليه وآله قد خص من عترته أهل بيته أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام بما خص به ودل على جلاله خطرهم وعظم شأنهم وعلو حالهم عند الله عزوجل بما فعله بهم في الموطن بعد الموطن والموقف بعد الموقف مما شهرته تغني عن ذكره بيننا وبين الزيدية، ودل الله تبارك وتعالى على ما وصفناه من علو شأنهم بقوله: " إنما يريد الله ليذهب عنك الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا " (1) و بسورة هل أتى وما يشاكل ذلك، فلما قدم عليه السلام هذه الامور وقرر عند امته أنه ليس في عترته من يتقدمهم في المنزلة والرفعة ولم يكن عليه السلام ممن ينسب إلى المحاباة ولا ممن يولي ويقدم إلا على الدين علمنا أنهم عليهم السلام نالوا ذلك منه استحقاقا بما خصهم به، فلما قال بعد ذلك كله: " قد خلفت فيكم كتاب الله وعترتي " علمنا أنه عنى هؤلاء دون غيرهم لانه لو كان هناك من عترته من له هذه المنزلة لخصه عليه السلام و

(1) الاحزاب: 33. (*)